

## منع تفتيش سفينة تركية يعزز المخاوف من استمرار خرق حظر الأسلحة على ليبيا

إلى الانتهاكات التركية في ليبيا وكل المتوسط.

وتأتي هذه التطورات في محاولة لمنع انهيار المحادثات الجارية للتوصل إلى حل سياسي دائم للأزمة الليبية، حيث ترى العديد من القوى أن انقراض لا تزال تناور بدعم الميليشيات بالرغم من جولات الحوار السياسية والعسكرية.

وتعدت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا الإثنان الجهات التي تعرق المفاوضات بين الطرفين الليبيين التي تهدف إلى إنشاء مؤسسات انتقالية إلى حين إجراء انتخابات في ديسمبر 2021.

وقالت الدول الأوروبية الأربع في بيان مشترك نشرته الرئاسة الفرنسية، "نحن مستعدون لاتخاذ تدابير ضد الجهات التي تعرق تفرقة منتدى الحوار السياسي الليبي والمسارات الأخرى لعملية برلين، وكذلك ضد الجهات التي تواصل نهب الأموال الحكومية وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في البلاد."

وأضافت "ندعو كافة الأطراف الدولية والليبية إلى الامتناع عن أي مبادرة موازية أو غير منسقة، يمكن أن تقوض الجهود التي قادتها الأمم المتحدة". ومن جهتها، حذرت مبعوثة الأمم المتحدة بالوكالة إلى ليبيا ستيفاني وليامز أنذاك الأشخاص المتمسكين بـ"الوضع الراهن" والحريصين قبل كل شيء على "الحفاظ على امتيازاتهم".

الألمان ليس من حقهم تفتيش السفينة دون موافقة أنقرة.

وتأتي هذه المستجدات في وقت تدفع فيه الدول الأوروبية نحو تعزيز "مهمة إيريني" بالرغم من أن الأوضاع في ليبيا تتجه نحو التهيدة رغم بعض المناورات التي تستهدف فرض معادلة سياسية تخدم أجندات معينة.

والجمعة الماضي أعلن وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أن فرنسا وضعت ميناء مرسيليا تحت تصرف عملية إيريني العسكرية الأوروبية لإنزال حمولات السفن التي تفتش في المتوسط في إطار مراقبة حظر الأسلحة الأممي على ليبيا.

وقال بوريل إن "عملية إيريني تحسنت كثيرا".

وجاء ذلك في أعقاب اجتماع عبر الفيديو مع وزراء دفاع دول الاتحاد الأوروبي أكدوا خلاله وضع إمكانات عسكرية جديدة وتسهيلات للعملية.

وأضاف المسؤول الأوروبي "كانت لدينا سفينة وطائرة بدوام جزئي عندما بدأت العملية قبل سبعة أشهر. لدينا اليوم أربع سفن حربية وأربع طائرات بدوام كامل، ووفرت فرنسا ميناء مرسيليا لإنزال حمولات السفن التي يجري تفتيشها".

ووضعت فرنسا أيضا سفينة عسكرية تحت تصرف إيريني، حيث تقود باريس الجهود الأوروبية للتصدي

برلين - منعت تركيا الإثنان قوة ألمانية تعمل ضمن مهمة عسكرية للاتحاد الأوروبي من تفتيش سفينة شحن تركية متجهة إلى مدينة مصراتة الليبية، في خطوة يرى مراقبون أنها تعزز الشكوك في نوايا أنقرة حيال مساعي الدفع نحو حل سياسي في ليبيا، وكذلك استمرار خرقها لحظر الأسلحة على البلد الغارق في الفوضى منذ 2011.

وقال الجيش الألماني الإثنان، إن تركيا منعت قوة ألمانية من تفتيش سفينة شحن تركية يعتقد أنها تنقل أسلحة إلى ليبيا. وقال المتحدث عسكري ألماني إن جنودا من الفرقة "هامبورغ" صدعوا على متن السفينة التركية روزالينا-إيه خلال الليل لكنهم اضطروا إلى عدم القيام بعمليات التفتيش وانسحبوا بعد أن قدمت تركيا احتجاجا للمهمة الأوروبية.

وقالت تركيا إن السفينة تحمل مواد متنوعة مثل الطعام والطلاء وإن فريق التفتيش انتهك القانون الدولي بعدم الانتظار للحصول على إذن من أنقرة منذة بالحادثة.

وزعمت أنقرة أنه "تم تفتيش جميع أفراد الطاقم، بمن فيهم القبطان، قسرا، وجمعوا كلهم في غرفة واحدة ليتم احتجازهم".

واستنكرت تركيا في بيان لوزارة الخارجية عملية التفتيش "بناء على شبهة غير مفهومة"، معتبرة أن الجنود



استعادة دور الوسيط

## هل تقلب مبادرة اتحاد الشغل موازين القوى في تونس

الأحزاب الحاكمة تتخوف من فقدان القرار لصالح المنظمات

يستعد الاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، للإعلان خلال الأيام المقبلة عن مبادرة مؤتمر إنقاذ وطني قد يقلب موازين القوى في تونس ويجعل مركز القرار ينتقل من الأحزاب والبرلمان إلى المنظمات الوازنة على غرار اتحاد الشغل وهو ما تخشاه الأحزاب الحاكمة.

أمنة جبران

ويأتي بسبب توجسها من أن يقلب مؤتمر الإقصاد موازين القوى لصالح أطراف جديدة وهي المنظمات الوطنية الوازنة مثل اتحاد الشغل.

وأعربت حركة مشروع تونس في بيان الجمعة عن دعمها "المبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل للحوار الوطني، على أساس أنها تربط الملفات الاقتصادية الحارقة بالأزمة السياسية المسببة لها". وذكرت الحركة أن "إعلان الاتحاد عزمه تقديم مبادرة للحوار الوطني لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي مبادرة تتقاطع مع دعوة سابقة لحركة مشروع تونس وعدد من الأطراف الحزبية والمدنية"، مشيرة إلى أن "إحدى الأفكار الأساسية لمبادراتها بمؤتمر إنقاذ وطني هي أن يدعو رئيس البلاد إلى المؤتمر بينما تدير أعماله المنظمات الوطنية اعتبارا لحيادها المطلوب في ظل الصراعات والانقسام".

وفيما شكك البعض من المتابعين في استقلالية مبادرة الاتحاد التي تقدم مصلحة أحزاب بعينها، وهما التيار الديمقراطي وحركة الشعب، والتي برأيهم ستمهد لعودتهما إلى الحكم، تؤكد أطراف سياسية أن المبادرة تأتي استجابة لدعوات حزبية سابقة واهتمت على نقل الاتحاد وحياده في معالجة الأوضاع.

وأوضح محسن مرزوق رئيس حركة مشروع تونس أنه "سبق لحركة مشروع تونس أن طالبت بمؤتمر لإنقاذ، يدعو إليه رئيس البلاد باعتباره دستوريا خارج الصراعات، ويمثل كل التونسيين". وبالفعل، كانت حركة مشروع تونس أول حزب يدعو إلى حوار وطني وذلك في مايو الماضي ثم توسعت دائرة الدعوات لتشمل أحزابا أخرى.

ولفت مرزوق في تصريح لـ"العرب" إلى أن "أما إضافته الحركة إلى دعوتها السابقة هو أن يدعو الرئيس إلى المؤتمر، لكن تديره المنظمات الوطنية مثل اتحاد الشغل لما يتمتع به من حياد".

ورأى مرزوق أن الاتحاد اختار المضي في هذا التوجه بعد تكرار الأصوات الداعية إلى حوار وطني، مستبعدا أن يكون المؤتمر متنسقا مع رؤية أحزاب مثل التيار والشعب. وعلى العكس يرى أن توجهات المؤتمر تتشابه أكثر مع رؤية حركة مشروع تونس.

وقال "التيار والشعب مبادراتهما ليست لحل أزمة البلاد بل لحل أزمتهما السياسية". وحسب مرزوق، فإن اتحاد الشغل يؤكد بهذه المبادرة على نقطة مهمة جدا وهي دور المنظمات الوطنية، بعد أن دخل رئيس البلاد على خط الصراعات بسبب التنافس على الصلاحيات بين الرئاسة والبرلمان.

ويتابع "المنظمات هي أفضل من بقود الحوار"، مستحضرا نجاح المؤتمر الوطني في العام 2013 الذي لعبت فيه المنظمات دور الوساطة في الخروج من الأزمة السياسية العاصفة حينها.

يأتي بسبب توجسها من أن يقلب مؤتمر الإقصاد موازين القوى لصالح أطراف جديدة وهي المنظمات الوطنية الوازنة مثل اتحاد الشغل.

وأعربت حركة مشروع تونس في بيان الجمعة عن دعمها "المبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل للحوار الوطني، على أساس أنها تربط الملفات الاقتصادية الحارقة بالأزمة السياسية المسببة لها". وذكرت الحركة أن "إعلان الاتحاد عزمه تقديم مبادرة للحوار الوطني لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي مبادرة تتقاطع مع دعوة سابقة لحركة مشروع تونس وعدد من الأطراف الحزبية والمدنية"، مشيرة إلى أن "إحدى الأفكار الأساسية لمبادراتها بمؤتمر إنقاذ وطني هي أن يدعو رئيس البلاد إلى المؤتمر بينما تدير أعماله المنظمات الوطنية اعتبارا لحيادها المطلوب في ظل الصراعات والانقسام".

وفيما شكك البعض من المتابعين في استقلالية مبادرة الاتحاد التي تقدم مصلحة أحزاب بعينها، وهما التيار الديمقراطي وحركة الشعب، والتي برأيهم ستمهد لعودتهما إلى الحكم، تؤكد أطراف سياسية أن المبادرة تأتي استجابة لدعوات حزبية سابقة واهتمت على نقل الاتحاد وحياده في معالجة الأوضاع.

وأوضح محسن مرزوق رئيس حركة مشروع تونس أنه "سبق لحركة مشروع تونس أن طالبت بمؤتمر لإنقاذ، يدعو إليه رئيس البلاد باعتباره دستوريا خارج الصراعات، ويمثل كل التونسيين". وبالفعل، كانت حركة مشروع تونس أول حزب يدعو إلى حوار وطني وذلك في مايو الماضي ثم توسعت دائرة الدعوات لتشمل أحزابا أخرى.

ولفت مرزوق في تصريح لـ"العرب" إلى أن "أما إضافته الحركة إلى دعوتها السابقة هو أن يدعو الرئيس إلى المؤتمر، لكن تديره المنظمات الوطنية مثل اتحاد الشغل لما يتمتع به من حياد".

ورأى مرزوق أن الاتحاد اختار المضي في هذا التوجه بعد تكرار الأصوات الداعية إلى حوار وطني، مستبعدا أن يكون المؤتمر متنسقا مع رؤية أحزاب مثل التيار والشعب. وعلى العكس يرى أن توجهات المؤتمر تتشابه أكثر مع رؤية حركة مشروع تونس.

وقال "التيار والشعب مبادراتهما ليست لحل أزمة البلاد بل لحل أزمتهما السياسية". وحسب مرزوق، فإن اتحاد الشغل يؤكد بهذه المبادرة على نقطة مهمة جدا وهي دور المنظمات الوطنية، بعد أن دخل رئيس البلاد على خط الصراعات بسبب التنافس على الصلاحيات بين الرئاسة والبرلمان.

ويتابع "المنظمات هي أفضل من بقود الحوار"، مستحضرا نجاح المؤتمر الوطني في العام 2013 الذي لعبت فيه المنظمات دور الوساطة في الخروج من الأزمة السياسية العاصفة حينها.

## هل يعكس تصعيد مؤسسة النفط مقاومة المصرف المركزي للمسار السياسي

ويرى مراقبون أن لجوء مؤسسة النفط لتكذيب المصرف المركزي في هذا الوقت مقابل صمتها طيلة السنوات الماضية يعكس وجود مقاومة من داخل المصرف لمساعي التغيير التي ستفرضها العملية السياسية الجارية في عدد من العواصم وتشمل المصرف المركزي الذي سيتم تغيير محافظه وإعادة تشكيل مجلس إدارته.

ولا يستبعد هؤلاء المراقبون أن يكون الراضون للتغيير سواء داخل المصرف المركزي أو غيره من المحسوبين على تركيا التي لمحت مرارا لرفضها العملية السياسية والمفاوضات العسكرية.

وهذت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا الإثنان بفرض عقوبات على الجهات التي تعرق المفاوضات بين مؤسسات انتقالية إلى حين إجراء انتخابات في ديسمبر 2021.

وقالت الدول الأوروبية الأربع في بيان مشترك نشرته الرئاسة الفرنسية، "نحن مستعدون لاتخاذ تدابير ضد الجهات التي تعرق تفرقة منتدى الحوار السياسي الليبي والمسارات الأخرى لعملية برلين، وكذلك ضد الجهات التي تواصل نهب الأموال الحكومية وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في البلاد."

وأضافت "ندعو كافة الأطراف الدولية والليبية إلى الامتناع عن أي مبادرة موازية أو غير منسقة، يمكن أن تقوض الجهود التي قادتها الأمم المتحدة".

بقيمة (2.6) مليار دينار ليبي كما ورد في بيان المصرف والتي ربما كانت بسبب عدم احتساب المصرف لتحصيلات شهر يناير 2020 والتي بلغت (2.5) مليار دينار ليبي.

كما أفادت المؤسسة الوطنية للنفط بأنها بصدد التعاقد مع إحدى الشركات العالمية الكبرى للمراجعة والتدقيق المالي لأنظمتها المالية والإدارية.

وهاجمت مجموعة مسلحة مؤسسة النفط في طرابلس وحاولت اقتحامها الإثنان ووصفت المؤسسة في بيان الهجوم "بالعمل الإرهابي الذي نفذته عصابات إجرامية". وأضافت "قامت ظهر اليوم بعض العصابات المسلحة الخارجة عن القانون بمحاولة الدخول عنوة للمقر الرئيسي للمؤسسة الوطنية للنفط بالعاصمة طرابلس، وتفاجأت قوة حرس المنشآت النفطية المكلفة بحماية مبنى المؤسسة بقدم مركبات مسلحة في الاتجاه المعاكس لحركة المرور، وقيام راكبيها ببعض الحركات الفوضوية، وسحبهم للأسلحة ومحاولتهم الاقتحام".

وفي حين لم يصدر ما يؤكد تابعة الميليشيات المهاجمة المؤسسة النفط لجهات نافذة في المصرف المركزي على رأسهم محافظ المصرف الصديق الكبير إلا أن وقوع الهجوم مباشرة بعد إصدار مؤسسة النفط لبيان الاستنكار عزز التهنات بوقوف تيار تابع للإسلاميين في المصرف وراء الهجوم في محاولة يبدو أنها كانت تهدف للاستيلاء على وثائق تدين مؤسسة النفط.

طرابلس - تطور التصعيد بين المؤسسة الليبية للنفط والمصرف المركزي إلى صراع مسلح بين حرس المنشآت النفطية وقوات تابعة لوزارة الدفاع وأخرى حاولت اقتحام مقر مؤسسة النفط، أصدرت في ما بعد بيانا مؤكدة تابعيتها لقوات "بركان الغضب" وهي ميليشيات شاركت في معركة التصدي للهجوم الذي نفذه الجيش بقيادة المشير خليفة ختمر العام الماضي في محاولة للسيطرة على العاصمة طرابلس.

وبدا التصعيد ببيان استنكرت فيه المؤسسة الوطنية للنفط ما قالت إنها "مغالطات" وردت في بيان مصرف ليبيا المركزي حول الإيرادات النفطية.

وأعربت المؤسسة عن استنكارها الشديد لما ورد من مغالطات وتضليل في بيان مصرف ليبيا المركزي الصادر بتاريخ 19 نوفمبر 2020 حول الإيراد والإفاق من 1-1-2020 إلى 31-10-2020. ونوهت مؤسسة النفط إلى أن الإيرادات النفطية الفعلية خلال الفترة من 1-1-2020 وحتى 31-10-2020 والمودعة لدى مصرف ليبيا المركزي بلغت (3.7) مليار دولار أميركي أي ما يعادل (5.2) مليار دينار ليبي وفق سعر الصرف الرسمي وليس كما ورد ببيان المصرف المركزي، وبمقارنة الإيرادات الفعلية خلال الفترة مع الإيرادات المقدرة حسب الترتيبات المالية وقيمتها (5.0) مليارات دينار ليبي يتبين تحقيق فائض بقيمة (200) مليون دينار ليبي وليس عجزا

ويتابع "لا أرى سوى جهتين لهما الشرعية للدعوة والإشراف على هذا الحوار، فالأولية لرئيس البلاد بفعل موقعه ورمزيته وشرعيته وصلاحياته، فإن تعذر ذلك فعلى رئيس الحكومة أن يرعا".

ويختم الجلاصي بالقول "بقية الأطراف الحزبية والاجتماعية من حقها أن تقترح وأن تقدم التصورات ولكنها كلها طرف في التدافعات الحاصلة".

وتشهد الدعوات إلى عقد حوار وطني زخما وسط مخاوف من تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مع تصاعد الاحتجاجات في عدد من الولايات (المحافظات) المطالبة بالتنمية والتشغيل. ويعتقد الناشط الحقوقي والمحلل السياسي مصطفى عبدالكبير في تصريح لـ"العرب"، أن "اتحاد الشغل يريد تعديل الأوتار حسب رأي القائمين عليه ويريد استباق حدوث الكارثة".

واستبعد عبدالكبير وجود تنسيق كبير بين الاتحاد والرئيس قيس سعيد، ويرأيه فإن "الرئيس يريد استمرار توريث الأطراف الحاكمة ولا يريد إنقاذها كما أن الاقتصاد تدفعه أطراف خارج دائرة الحكم وأطراف شغيلة، تطالبه بوضع حد لما يحدث بدعوى الحفاظ على ما بقي من الدولة".



مؤسسة النفط في مرمى الميليشيات والمصرف المركزي